

الطلاب والمدرّسون يمنحون احتجاجات العراق نفسا جديدا

شعار «لا مدارس لا دوام حتى يسقط النظام» يدوي من ديالى إلى البصرة



طموح المستقبل في مواجهة ترهل الماضي

مواجهة الناس وألا تناصر الفاسد، وذلك بعيد إعلان قيس الخزعلي أن ميليشيات الحشد "مستعدة للوقوف ضد الفتنة التي تبغي تدمير العراق ومنجزاته".

ومنذ الجمعة، أضرمت النيران بعشرات المقار الحزبية والفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي. وقتل عدد من المتظاهرين برصاص الحراس الذين كانوا يحمون تلك المباني، أو اختناقا واحتراقا خلال محاولة إضرام النار فيها.

وفيما توعّد قادة تلك الفصائل بـ"النار" بعد مقتل أحد العناصر، اتهمت الأمم المتحدة كيانات مسلحة بالسعي إلى "عرقلة استقرار العراق ووحدته والنيل من حق الناس في التجمع السلمي ومطالبتهم بالمشروعة".

مطالب الحركة الاحتجاجية. واستقال النائبان الشيوعيان الوحيدان اللذان حصلوا على مقعديهما ضمن ائتلاف سائر، الكتلة الأكبر في مجلس النواب العراقي والتي يتزعمها مقتدى الصدر، وهما رائد فهمي وهيفاء الأيمن، إضافة إلى طه الدفاعي ومزاحم التميمي من قائمة النصر التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي.

وكان نواب رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر بدأوا السبت اعتصاما مفتوحا داخل البرلمان "إلى حين إقرار جميع الإصلاحات التي يطالب بها الشعب العراقي".

ووجه الصدر رسالة الأحد إلى قوات الحشد الشعبي، الفصائل المسلحة التي قاتلت تنظيما الدولة الإسلامية إلى جانب القوات الحكومية، ودعاها إلى عدم

وتعتبر هذه الاحتجاجات غير مسبوقة في التاريخ العراقي الحديث. وقد بدأت بعفوية بسبب الإحتفاء من الطبقة السياسية برمتها، وصولا حتى إلى رجال الدين. وشهدت التظاهرات أيضا سابقة في العنف الذي واجهتها به السلطات، إذ سقط 157 قتيلا في الموجة الأولى منها بين الأول والسابع من أكتوبر، و74 قتيلا حتى الآن في الجولة الثانية التي بدأت مساء الخميس.

وبهدف مواجهة الأزمة التي شلت النظام السياسي العراقي عقد البرلمان الاثنين جلسة بعد فشله في تأمين النصاب مرات عدة خلال الأيام الماضية.

وجاءت الجلسة عادة إعلان أربعة نواب عراقيين تقديم استقالاتهم من البرلمان رفضا للاء الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفشل في الاستجابة

النفوذ الإيراني الكبير بالعراق وتدخل طهران في قراره السياسي. وشهدت مدن الحلة والسماوة والنجف تظاهرات طلابية ماثلة. وفي مدينة الناصرية الواقعة على بعد 350 كلم جنوب بغداد، خرج الآلاف من الطلاب من مختلف المراحل الدراسية في احتجاجات مماثلة. وكذلك في مدينة الكوت على بعد 150 كلم جنوبي العاصمة، حيث شاركت الغالبية العظمى من الموظفين الحكوميين وطلبة الجامعات في الاعتصام الذي أقيم في وسط المدينة.

وخرج الآلاف الطلبة إلى الشارع في البصرة التي تعتبر سباقا في تفجير حركة الاحتجاج حيث كانت شهدت احتجاجات دائمة في صيف العام 2018 للطالبة بتحسين أوضاع المحافظة التي تحمل الاسم نفسه.

انخرط الطلاب والمدرّسين في الحراك الاحتجاجي الجاري في العراق يمنحه بعدا جديدا أكثر تنظيما وأقرب إلى روح الثورة، ويعقد مهمة السلطات في مواجهته بالعنف ومحاولة التغطية على ذلك بذرائع ومبررات مستهلكة من قبيل وجود مندسّين وقتّاصّة مجهولين.

بغداد - أعطى انخراط الطلاب في المظاهرات المناهضة للنظام في العراق الحراك الاحتجاجي زحما إضافيا، بينما منحت دعوة نقابة المعلمين العراقيين للهيئات التدريسية والتعليمية في البلاد للدخول في إضراب عام، الحراك ذاته بعدا تنظيما يقربه من التحول إلى ثورة بخطوات مدروسة بعيدا عن الطابع العفوي والتلقائي الذي ميز الاحتجاجات الشعبية إلى حد الآن.

وتكشفت مصادر عراقية عن وجود مخاوف حقيقية لدى السلطة من انتقال "عدوى" الدعوة للإضرابات من قطاع التعليم وتفشيها بين مختلف القطاعات المهنية، الأمر الذي قد يؤدي إلى شلل لا تحتمله مؤسسات البلاد المتعبة أصلا ووضعها الاقتصادي الهش.

كما تحدثت ذات المصادر عن حالة من الحيرة الشديدة لدى القادة السياسيين والائتميين في كيفية مواجهة الطلاب، نظرا لما سينجز من عواقب وخيمة على استخدام القوة المفرطة ضدهم وإيقاع قتلى وجرحى في صفوفهم، الأمر الذي سيشكل سقطة أخلاقية يستحيل تبريرها داخليا وخارجيا، باستخدام ذريعة وجود "مندسّين" وقتّاصّة مجهولين، التي استخدمت سابقا لتبرير سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى خلال الاحتجاجات.

وأعلن المجلس المركزي لنقابة المعلمين العراقيين الاثنين الإضراب العام في عموم مدارس العراق لمدة أربعة أيام تضامنا مع المتظاهرين. وكان وزير التعليم العالي قصي السهيل دعا إلى "إبعاد الجامعات" عن الاحتجاجات.

وقال أحد الطلبة لوكالة فرانس برس خلال مشاركته في تظاهرة بساحة التحرير وسط بغداد "لا يوجد وطن.. لا يوجد دوام". وعلى مقربة منه، قالت إحدى الطالبات "قلّت لامي إني ذاهبة إلى المدرسة، ولكنني في الحقيقة جئت إلى هنا".

وقال متظاهرا آخر "تريد حل البرلمان وتشكيل حكومة مؤقتة وتعديل الدستور وإجراء انتخابات نيابية مبكرة بإشراف الأمم المتحدة.. لا نريد حلا آخر".

وفي الديوانية الواقعة على بعد مئتي كيلومتر إلى جنوب بغداد، قرّر الأساتذة والطلاب في كل الجامعات الحكومية والخاصة تنظيم "اعتصام لمدة عشرة أيام حتى يسقط النظام".

والتحققت نقابات مهنة مختلفة بينها نقابة المحامين ونقابة المهندسين بالاحتجاجات، رغم الإجراءات الأمنية التي تعرقل الوصول إلى أماكن الاعتصامات والتظاهرات. ومن الهتافات التي أطلقت أيضا في بغداد "إيران برا برا.. بغداد تبقى حرة"، في إشارة إلى

مخاوف لدى السلطة من تفشي الدعوة إلى الإضرابات ما سيؤدي إلى شلل لا تحتمله مؤسسات البلاد ووضعها الاقتصادي الهش

آل الشيخ: الإخوان أداة لنشر الفتنة في السعودية

الرياض - وصف عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، السعودي جماعة الإخوان المسلمين بالإرهابية، قائلا إنها سلمت نفسها للأعداء لتكون أداة لنشر الفتنة في المملكة.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية، الاثنين، عن آل الشيخ قوله "إن المملكة عانت من الإرهاب الذي تقف وراءه إيران، مشيرا إلى أن هناك جماعات تعمل بتوجيهها ووفق مخططاتها، وفي مقدمتها جماعة الإخوان الإرهابية التي سلمت نفسها للأعداء لتكون أداة شر بايديهم لنشر الفتنة والقتال بالمملكة".

وأضاف آل الشيخ، خلال توقيعه، مذكرة تفاهم بالتعاون مع رئيس المشيخة الإسلامية في البانيا بوبار سباهيو بشأن مجالات العمل الإسلامي إن الإرهابيين لم ينجحوا بفضل قيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان للتصدي لهذه المخططات حتى استطاعت المملكة التغلب على جماعة الإخوان ومن يقف وراءها.

ويمثل مثل هذا الخطاب خلاصة انتباهة سعودية كبرى لدور الإخوان الذين كانوا قد تمكنوا في عشرات سابقة من التغلغل في قطاعات حساسة مثل التعليم وشرعوا من خلالها في مد نفوذهم داخل المجتمع.

ويعتبر تقويم الخطاب الفكري والديني وتخليصه من سطوة الجماعات المتشددة إحدى ركائز المشروع الإصلاحية الجاري تنفيذها في السعودية التي بادرت في سنة 2014 إلى تصنيف الإخوان على لوائح الإرهاب.

الحكومة الكويتية تواجه محاذير الإقالة مع افتتاح دورة برلمانية جديدة

الأعضاء الحضور إلى عدم دستورية الاستجواب، موضحا أنها ستقدم بمذكرة كاملة وشاملة فيها البحث القانوني والتواصل التشريعي والدستوري لما توصلت إليه.

الحفاظ على استمرارية السلطتين قرار سياسي أمثلته الظروف الإقليمية والداخلية

وأكد الشطي أن "كل محاور الاستجواب خرجت عن الاختصاص لرئيس مجلس الوزراء ومن ثم جاءت على النحو المخالف لأحكام الدستور".

وتتعلق المحاور المذكورة "بغيباب السياسة العامة للحكومة وكذلك التناقض في تلك السياسة حول ترشيح الإنفاق، فضلا عن إخفاق رئيس الوزراء في الدفاع عن الهوية الوطنية".

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد نفى في التاسع عشر من أكتوبر الجاري وجود أي توجه لحل المجلس بسبب رغبة النائبين في البرلمان باستجواب وزيرين في حكومة الشيخ جابر المبارك.

وكثيرا ما كانت الاستجوابات النيابية التي لا تُستخدم فقط كأداة رقابية على عمل الحكومة، بل وسيلة لتصفية حسابات شخصية وحزبية وحتى عشائرية، مصدر توتر في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت وسببا في حلها وإعادة تشكيلها.

ونقل مركز التواصل الحكومي في حسابه على تويتر عن المزمزم قوله "لا صحة لما يتداول عن استقالة الحكومة".

ويفتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، الثلاثاء، دور انعقاد مجلس الأمة العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر بالنظر في الاستجوابين الموجهين إلى وزير المالية نايف الجرف ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري.

وتقدّم النائب محمد هايف بطلب استجواب وزير المالية، فيما تقدّم النائب عمر الطبطبائي بطلب استجواب وزيرة الأشغال.

ويتعلق الاستجواب الأول بمخالفة سياسة وقرارات وأعمال وزير المالية لأحكام الدستور المتعلقة بالتشريعية الإسلامية، ومخالفة أحكام القانون المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية وحظر التعسف في استعمال السلطة.

ويتعلق الاستجواب الثاني بالتراخي في تطبيق القانون على الجهات المتعاقدة مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية مما كبد الدولة خسائر فادحة، وإهدار المال العام وعرقلة خطط الدولة في التنمية المستدامة.

وخلال الدورة البرلمانية السابقة، وتحديدا في شهر أبريل الماضي، تقدّم النائب عبدالكريم الكندري بطلب لاستجواب رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، لكن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الأمة توصلت في اجتماعها الاثنين، إلى عدم دستورية الاستجواب.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي للمجلس إن اللجنة انتهت بإجماع

ويقول مطلعون على الشأن الكويتي إن الحفاظ على استمرارية الحكومة والبرلمان هو قرار سياسي من أعلى مستوى في الدولة، ومن أمير البلاد ذاته، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي سبق له أن حذر في أكثر من مناسبة من مخاطر عدم استقرار السلطتين خصوصا في الظروف الإقليمية والداخلية الحالية وما طرحه من تحذيرات أمنية واقتصادية.

ونفى الناطق الرسمي للحكومة الكويتية طارق المزمزم، الاثنين، ما يتداول بشأن استقالة الحكومة، قائلا "هي مستمرة بأعمالها".

والحكومة الحالية الصامدة منذ 2017 هي السابعة التي يشكّلها الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح منذ سنة 2011 حين تولى رئاسة مجلس الوزراء خلفا للشيخ ناصر المحمد.

أما البرلمان الحالي فهو بدوره نتاج انتخابات مبكرة جرت في نوفمبر 2016 بعد إبطال البرلمان الذي سبقه إثر خلافات حادة مع الحكومة، وكانت تلك المرة الثامنة التي يجري فيها حل البرلمان في الكويت، وهو يتجه اليوم لتحقيق إنجاز في مجال الصمود إذ لم يبق على موعد الانتخابات القادمة سوى قرابة السنة.

الكويت - نفت حكومة الكويت وجود نيّة لديها لاستقالة، وذلك على خلفية استجوابين نيابيين لاثنين من أعضائها سيطرحان للنقاش أمام مجلس الأمة (البرلمان) الذي يفتتح الثلاثاء دور انعقاده الجديد.

وجاء النفى الحكومي أياما بعد نفى نيابي مماثل لإمكانية حل البرلمان، ليتأكد بذلك التوجه الكويتي الواضح نحو الحفاظ على استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية، والابتعاد بهما عن متواليات الحل وإعادة التشكيل التي مثلت عاملا شبه منتظم في الحياة السياسية بالكويت منذ 2006.



تغيير التكتيك من الهروب إلى المواجهة